Journal of
Engineering Sciences
Faculty of Engineering
Assiut University
JES
مجلة
العلوم الهندسية
كلية الهندسة
جامعة أسيوط
journal homepage: http://jesaun.journals.ekb.eg

A Comprehensive Conceptual Framework for Localizing Sustainable Development Goals at the National Level (Egypt's National Strategy as a Case Study)

إطار مفاهيمي شامل نحو توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوي الوطني (استراتيجية مصر الوطنيه كدراسة حالة)

Received 20 February 2024; Revised 14 April 2024; Accepted 15 April 2024

Abstract: Sustainability is the key cornerstone of development in the 21st century. It is the main objective of countries' governments, whether developing or developed, despite differences in characteristics and goals of development from one country to another. The study asked how countries can benefit from achieving integration between sustainable development goals (SDGs) with their national development strategies. Therefore, providing a mechanism that helps countries to achieve this integration has become necessary. The research focuses mainly on the establishment of a comprehensive conceptual framework that works to establish sustainable development goals in national development strategies. To achieve this goal, three approaches have been adopted, starting with the inductive approach, which includes the identification of the challenges and elements of sustainability in general, through the analytical approach of three models of sustainable development strategies for Germany, Japan, and Egypt, finally, the deductive approach, which provides a framework that includes tools related to the localization process. This paper was able to provide a framework that contains a set of tools and mechanisms for development decision-makers to establish these goals through a gradual process that includes three main components based on mapping and policies, then coordination and harmonization, leading to monitoring and follow-up. The research concluded that it is essential to integrate the sustainable development goals (SDGs) into national development plans or sustainable development strategies to ensure an integrated and interconnected approach to

محمد حسام عبد الغفار فوزي [١]
Mohamed Hossam Abdelghaffar Fawzi
اسلام أحمد حمدي عبد الوهاب [٢]
Eslam Ahmed Hamdy AbdElWahab
أحمد فتحي جبر [٣]،
Ahmed Fathy GABR

Keywords: Sustainability – Sustainable Development Goals – National Development Strategy

الكلمات الرئيسية: الاستدامة – أهداف التنمية المستدامة – الاستراتيجيات التنموية وطنياً

[١] مدرس بقسم هندسة العمارة وتكنولوجيا البناء – الاكاديمية الحديثة للهندسة والتكنولوجيا – القاهرة - مصر (dr.mhossamfawzi@gmail.com)
[٢] مدرس بقسم هندسة العمارة وتكنولوجيا البناء – الاكاديمية الحديثة للهندسة والتكنولوجيا – القاهرة - مصر (arch.eslam.hamdy@gmail.com)
[٣] مدرس بقسم هندسة العمارة وتكنولوجيا البناء – الاكاديمية الحديثة للهندسة والتكنولوجيا – القاهرة - مصر (ahmed_Fathi_Gabr@hotmail.com)

https://doi.org/10.21608/JESAUN.2024.271499.1314
This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

development and to achieve a balance between social, economic, and environmental sustainability.

الملخص: تعد الاستدامة حجز الزاوية الرئيسي للتنمية في القرن الحادي والعشرين وهي بمثابة الهدف الرئيس لحكومات الدول سواء النامية منها أو المتقدمة، وذلك على الرغم من اختلاف سمات وأهداف التنمية من دولة إلى أخرى. يتساءل البحث كيف يمكن للدول الاستفادة من تحقيق التكامل بين أهداف التنمية المستدامة مع استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وبالتالي أصبح من الضروري توفير آلية تساعد الدول على تحقيق هذا التكامل. ويسعي هذا البحث بشكل رئيسي إلى بناء إطار مفاهيمي شامل يعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات التنموية وطنياً. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على ثلاثة مناهج بداية من الاستقرائي ويشمل التعرف على تحديات وعناصر الاستدامة بشكل عام، مروراً بالمنهج التحليلي لثلاث نماذج لاستراتيجيات التنمية المستدامة لكل من ألمانيا واليابان ومصر وصولاً إلى الاستنباطي والذي يقدم إطار يتضمن الأدوات المتعلقة بعملية التوطين، وقد البحث مجموعة من الأليات لصانعي القرار التنموي لتوطين تلك الأهداف من خلال عملية تدرجية تضم ثلاث مكونات رئيسية تعتمد على رسم الخرائط والسياسات ومن ثم التنسيق والمواءمة وصولاً إلى الرصد والمتابعة. وقد خلص البحث إلى أن دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية أو استراتيجيات التنمية المستدامة أمرًا ضروريًا لضمان اتباع نهج متكامل ومترابط للتنمية، وتحقيق التوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١. المقدمة:

نتيجة للتحولات السريعة التى يشهدها العالم نحو التحضر ولاسيما في الدول المتقدمة والنامية بالإضافة إلى زيادة الضغط المستمر والمتزايد بشكل ملحوظ على الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتأثير ذلك سلباً على استدامة هذه الأنظمة. فقد أصدرت الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ إعلان "الحق في التنمية " كبداية للاهتمام بالتنمية المستدامة [1]، ومن ثم ظهرت العديد من الرؤى والاتجاهات للتنمية المستدامة وصولاً إلى خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ "أهداف التنمية المستدامة" وهي بمثابة أجندة عالمية تجمع الدول معاً لمواجهة تحديات وقضايا التنمية المستدامة [2] كرؤية عالمية تشاركية قائمة على الأدلة لتخطيط وبرمجة التنمية المستدامة على كلاً من المستوي العالمي والوطني والإقليمي حتى ٢٠٣٠، وتعد أهدافها بمثابة مجموعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، محدده وقابلة للقياس تغطي كافة أبعاد التنمية المستدامة وتحقق التوازن بينهم [3]. لذا فأصبح امراً ضرورياً وحاسماً تتبع التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، ولهذا السبب بات من الضروري على الدول تطوير مساراتها التنموية من خلال دمج تلك الأهداف ضمن أطر السياسات الوطنية مع الأخذ في الاعتبار السياقات المحلية [4].

المشكلة البحثية: تظهر المشكلة البحثية في عدم قدرة الدول المتقدمة والنامية على التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعثرهما في قدرتهما على دمج أهداف التنمية المستدامة مع خططهما التنموية.

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى وضع إطار مفاهيمي شامل لبناء آلية تعمل على دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات التنموية وطنياً. وبالتالي توفير آلية مستقرة وفعالة لبناء ومتابعة وتقييم أثر تلك الاستراتيجيات.

الفرضية البحثية: أن إمكانية الوصول إلى إطار مفاهيمي شامل من خلال دراسة حالات لدول متقدمة ونامية من شأنه مساعد الدول على توطين أهداف التنمية المستدامة وموائمتها مع الاستراتيجيات الوطنية وذلك لتشخيص الفجوات على مستوى السياسيات والاجراءات والخطط التنموية حتى عام ٢٠٣٠.

المنهجية البحثية:

ولتحقيق الهدف البحثي فقد ركزت الدراسة على اتباع ثلاثة مناهج بحثية وهي:

١- **المنهج الاستقرائي:** ويمثل الدراسة النظرية، وتناول البحث في هذا الجزء التعرف على التحديات التي تواجه الاستدامة وكذلك التنمية المستدامة من حيث عناصرها الرئيسية وكذلك أنماطها وأنواعها ومن ثم التعرف على أهداف التنمية المستدامة ، إلى جانب دور كلاً من المؤشرات والبيانات وكذلك حوكمة التنمية المستدامة.

٢- **المنهج التحليلي:** ويمثل الدراسة التحليلية، حيث تم تحليل ثلاثة نماذج لاستراتيجيات التنمية المستدامة على المستوي الوطني (ألمانيا، اليابان، مصر).

٣- **المنهج الاستنباطي:** ويمثل الدراسة الاستنتاجية، حيث تم من خلالها بناء إطار العمل المقترح وذلك لضمان مساعدة الدول على توطين ودمج أهداف التنمية المستدامة وطنياً.

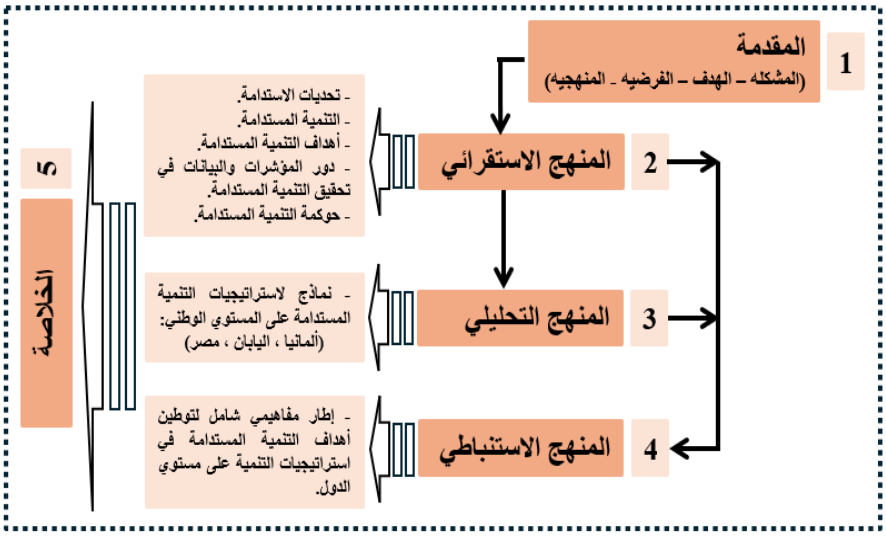

شكل ١: منهجية البحث، المصدر: الباحثين

٢. تحديات الاستدامة:

تتزايد الأدلة على أن المسار الحالي للعالم غير مستدام اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً [5] ، ويرجع ذلك إلى التحديات الكبرى التي يواجهها العالم اليوم المتمثلة في التغيرات المناخية والديموغرافية والتحضر والصحة العامة والبنية التحتية والطاقة والتحول الرقمي مما يتطلب ذلك العمل بهدف الحفاظ على الاندماج الاجتماعي وتعزيز النمو والتنمية المستدامة بكافة جوانبها[6]. حيث إنه من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم في عام ٢٠٥٠ إلى حوالي ٩,٢ مليار نسمة بزيادة تقدر بنحو ٢,٢ مليار نسمة عن سكان عام ٢٠١٤ وستتركز هذه الزيادة في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. ونتيجة ذلك سيزيد عدد السكان في المناطق الحضرية بنحو ٢,٨ مليار نسمة مقابل انخفاض عدد السكان في المناطق الريفية بنحو ٠,٦ مليار نسمة. الأمر الذي يتطلب مراعاة ذلك في استراتيجيات التنمية في الدول واقاليمها لمعالجة هذه التحديات، وتشجيع وتعزيز القدرات التنافسية والعمل على خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية لتحقيق الاستدامة [7].

٣. التنمية المستدامة:

تعد الاستدامة مفهوماً أساسياً في استراتيجيات التنمية للدول، حيث بدأ العالم يتصرف كنظام واحد له أهداف إنمائية مشتركة تهدف إلى تسريع التنمية البشرية ولاسيما في أفقر البلدان والعمل على إزالة التفاوتات التنموية الجسيمة مع تجنب استنزاف الموارد والنظم البيولوجية، وفي عام ١٩٨٧ عرفت لجنة بورتلاند التابعة للأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[5]. وفي يومنا هذا هناك ما يقرب من ١٤٠دولة نامية في العالم تبحث عن طرق لتلبية احتياجاتها التنموية، وتبذل جهوداً حثيثة وملموسة لضمان عدم تأثير تنمية اليوم سلباً على المستقبل.

٣ . ١. العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة وأنماطها:

تتطلب التنمية المستدامة اتباع منهج متكامل يأخذ في الاعتبار عناصرها الرئيسية المتمثلة في التنمية البيئية إلى جانب التنمية الاقتصادية وتأثيراتها على التنمية الاجتماعية:

جدول رقم ١: العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة [8] [9]

التنمية البيئية المستدامة	التنمية الاقتصادية المستدامة	التنمية الاجتماعية المستدامة
هي أداة **(شرطاً)** تعمل على احترام ومراعاة كافة النظم البيئية والأيكولوجية والحد من التدهور البيئي، عن طريق استخدام الموارد الطبيعية وعدم الاضرار برأس المال الطبيعي	هي أداة **(أساساً)** تعمل على تشجيع النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل ودعم الاقتصاديات والمشروعات الناشئة، حيث تتضمن في سياساتها الناحية الايكولوجية، عن طريق الهيكل المؤسسي التنظيمي الذي يتيح للمؤسسات الحكومية والغير حكومية أداء دورها في خدمة المجتمع	هي أداة **(هدفاً)** تسعي لتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية، وتحسين نوعية حياة الإنسان ومستوي الصحة والتنمية المحلية والإقليمية بين الحاضر والمستقبل. فضمان حق الأجيال القادمة يقتضي إرساء التوازن بين حاجات السكان وبين الموارد المتاحة

٣ .٢. أنواع التنمية المستدامة:

جدول رقم ٢: أنواع التنمية المستدامة [10]

التنمية المشتركة	التنمية المنسقة	التنمية العادلة	التنمية الفعالة
يقصد بها أن الدولة جزء وشريك في النظام العالمي للتنمية وبالتالي فأن أي تأثير بالسلب أو بالإيجاب سيأثر بشكل مباشر على التنمية	تعتمد على التنسيق بين أبعاد التنمية الثلاثة (البيئية / الاقتصادية / الاجتماعية) على المستوى العالمي أو الدول أو الأقاليم	تعتمد على بعدين رئيسين (الوقت والموقع) ، وذلك لضمان قدرت الأجيال الحالية والمستقبلية على تلبية احتياجاتهم وفقاً لموارد وإمكانيات الدول أو الأقاليم	يقصد بها تحقيق أقصي استفادة ممكنة من الموارد المتاحة مع الحفاظ على جدواها الاقتصادية وتأثيراتها البيئية والاجتماعية

٤. أهداف التنمية المستدامة وتحليل روابطها الداخلية:

في عام ٢٠١٥، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على القرار رقم ٧٠/١ الخاص بإعلان أهداف التنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" وتضم ١٧ هدفاً و١٦٩ مؤشراً وهي بمثابة دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والرخاء. وتمتد الأهداف السبعة عشر الموضحة في الشكل (٢) إلى جميع الدول والقضايا الرئيسية المعاصرة الحاسمة ذات الصلة بالمستقبل الحضري والإقليمي وتدرك أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ أن التعامل والتدخلات في أحد المجالات سيوثر إيجاباً أو سلباً على النتائج في باقي المجالات الأخرى[11]. وتعد هذه الخطة امتداداً للأهداف الإنمائية للألفية التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٠. وتدرك هذه الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يتم جنباً على جنب مع الحلول والاستراتيجيات الخاصة بالنمو الاقتصادي وتتصدي في نفس الوقت لمعالجة تغيرات المناخ وحماية البيئة وغيرها من الموضوعات والقضايا التنموية ذات الصلة [12]، لذا يجب على جميع الدول وأصحاب المصلحة وصناع القرار اتباع هذه الخطة لضمان تحقيق حياة مستدامة وعالم أفضل بحلول عام ٢٠٣٠، وتهيئة الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم الاندماج والشمول والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة البيئية للموارد والنظم الطبيعية والإيكولوجية على نحو متكامل مستدام.

شكل ٢: أهداف التنمية المستدامة [11]

ومن خلال ما تم عرضه يمكن استخلاص العلاقة التبادلية بين أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها وفقاً لما يلي:

- الأهداف (١/٣/٥/١٠/١١/١٦/١٧) تميل إلى تحقيق البعد الاجتماعي، والأهداف من (١٢/١٤/١٥) تميل إلى تحقيق البعد البيئي، الأهداف من (٧/٨/٩) تميل إلى تحقيق التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي، الهدف (٤) يميل إلى تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي، الأهداف (٢/٦/١٣) تميل إلى تحقيق التوازن بين البعد البيئي والاجتماعي [13]، يوضح الجدول (٣) العلاقة بين كلاً من أهداف التنمية المستدامة مع الروابط المتبادلة والأهداف المترابطة.

جدول رقم ٣: العلاقة بين كلاً من أهداف التنمية المستدامة مع الروابط المتبادلة والأهداف المترابطة [13]

أهداف التنمية المستدامة	الروابط المتبادلة	الأهداف المترابطة
القضاء على الفقر	الغذاء والصحة والتعليم والجنس والنمو الاقتصادي والتوظيف، البنية التحتية والتصنيع، وعدم المساواة، والمدن، والمناخ، المحيطات والموارد البحرية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي	(2/3/4/5/8/9/10/11/13/14)
القضاء التام على الجوع	الفقر والمرأة وعدم المساواة، والمناخ ،والنظم البيئية والتنوع البيولوجي	(1/5/10)
الصحة الجيدة والرفاه	النساء، المدن، عدم المساواة، المياه، الاستهلاك والإنتاج المستدامين، المؤسسات الفعالة	(5/6/11/12/16)
التعليم الجيد	عدم المساواة، التصنيع، الإنتاج والإنتاج المستدامين، المؤسسات الفعالة	(8/10/12/16)
المساواة بين الجنسين	عدم المساواة، المؤسسات الفعالة، التصنيع، الصحة	(3/8/10/16)
المياه النظيفة والنظافة الصحية	عدم المساواة، الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الصحة، المرأة، البنية التحتية، النظم البيئية والتنوع البيولوجي	(3/5/9/10/12/15)
طاقة نظيفة وأسعار معقولة	البنية التحتية، عدم المساواة، الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التصنيع	(8/9/10/12)
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	عدم المساواة، المؤسسات الفعالة، الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التعليم، المحيطات	(4/10/12/14/16)
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	المياه، التصنيع، عدم المساواة، الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تغير المناخ، المياه، طاقة	(6/7/8/10/12/13)
الحد من أوجه عدم المساواة	الفقر، المؤسسات الفعالة، التصنيع	(1/8/9/16)
مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الفقر، البنية التحتية، عدم المساواة، الصحة، المؤسسات الفعالة، المحيطات، النظم البيئية والتنوع البيولوجي، تغير المناخ	(1/3/9/10/12/13/14/15)
الإنتاج والاستهلاك المستدام	التصنيع، المرأة، المياه، البنية التحتية، المحيطات، النظم البيئية والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، والصحة والتعليم والفعالية المؤسسات	(3/4/5/6/8/9/14/15/16)
العمل المناخي	المياه، البنية التحتية، المؤسسات الفعالة، التعليم	(4/6/9/12/16)
الحياة تحت الماء	النظم البيئية والتنوع البيولوجي، تغير المناخ، التصنيع، المؤسسات الفعالة	(8/12/13/15/16)
الحياة في البر	المياه، المحيطات، الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الأمن الغذائي، المؤسسات الفعالة	(2/6/12/16)
السلام والعدل والمؤسسات القوية	الصحة، التعليم، المرأة، التصنيع، عدم المساواة، المدن	(3/4/5/8/10/11)

- وبناءاً على ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

١- الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة، اعتبارها جزءاً من إطار الأنظمة العالمية، حيث تأخذ في الاعتبار جميع الحقائق والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني واحترام السياسات والأولويات الوطنية ودون الوطنية.

٢- الطبيعة التكاملية المترابطة لأهداف التنمية المستدامة، فهي ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل يلزم تنفيذها على نحو متكامل، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة والاعتمادية بين بعضها البعض.

٣- الطبيعة التشاركية لأهداف التنمية المستدامة، فهي نتاج أعمال تشاركية شملت جميع الأطراف ذات الصلة.

٤ .١. المحاور الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة:

جدول رقم ٤: ارتكزت صياغة أهداف التنمية المستدامة على خمسة محاور رئيسية [14]

الناس	الكوكب	السلام	الازدهار	الشراكة
غطت أهداف التنمية المستدامة الخمسة الأولى القضاء على جميع أشكال الفقر والجوع مع تعزيز الكرامة والمساواة والتركيز على البعد الاجتماعي وتوفير حياة كريمة لجميع فئات المجتمع	تسعي أهداف التنمية المستدامة (٦/١٢/١٣/١٤/١٥) إلى حفظ الموارد الطبيعية والعمل على مواجهة التحديات المناخية، من خلال التعامل الجيد لكلاً من الاستهلاك والإنتاج والإدارة	يسعي الهدف (١٦) إلى تحقيق مجتمعات ومؤسسات تتسم بالسلمية والعدالة والشمولية	تلعب أهداف التنمية المستدامة من (٧ إلى١١) دوراً حيوياً في ضمان جودة الحياة لجميع البشر من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية	يمثل الهدف (١٧) العمل على حشد كافة الوسائل الضرورية لتنفيذ الخطة والتركيز على احتياجات الفئات والمناطق الأكثر ضعفاً، مما يسمح لنا بإحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة

شكل ٣: التكامل بين الأبعاد والمحاور الرئيسية للتنمية المستدامة وأهدافها [15]

٥. دور المؤشرات والبيانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يعد التكامل بين المؤشرات والبيانات بمثابة العمود الفقري لإحداث أي تنمية حيث تمثل المؤشرات ترجمة للأهداف المراد الوصول إليها والبيانات تمثل المعلومات التي تعكس مدي تحقيق هذه الأهداف وتجميعها وجدولتها وتحليلها لمدي زمني محدد بهدف تقييم الأداء في مختلف المجالات [12]، وقد عرفت "ثورة البيانات" في التنمية المستدامة على أنها "دمج

البيانات الجديدة مع البيانات التقليدية لإنتاج المعلومات عالية الجودة وأكثر تفصيلاً في الوقت المناسب" [16]، حيث تعتبر البيانات للتنمية عنصر حاسم وهام في صنع السياسات والتخطيط ورصد وقياس التأثير على كلاً من المستوي العالمي والوطني ودون الوطني، ومع ذلك فإن إنتاج البيانات في صورتها الأولية لا يكفي، بل يجب تحويلها وتحليلها واستخدامها لتكون مفيدة في صنع السياسات والرصد والمسألة [17]، حيث تتناول المؤشرات والبيانات الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن الاستثمار في تعزيز أنظمة المعلومات الإحصائية يساهم بشكل إيجابي وفعال على قدرة الدول في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة [18].

٦. حوكمة التنمية المستدامة:

تعبر حوكمة التنمية عن عملية تعبئة لكافة إمكانات كل دولة لتحقيق أهدافها لمجمل المجتمع وفئاته، وقد عرف البنك الدولي حوكمة التنمية المستدامة على أنها "مجموعة التقاليد والمؤسسات التي عن طريقها تمارس السلطة في اية دولة، وتشمل اختيار الحكومات، الرقابة وتدوير السلطة، القدرة على تنفيذ السياسات العامة واحترام المواطنين، وحالة المؤسسات التي تدير تفاعلات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية فيما بين بعضهم البعض"[19]. وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة الجيدة وعملية التنمية حيث تعد عنصراً حاكماً في التنمية المستدامة، وتظهر حوكمة التنمية المستدامة على عدة مستويات، وفقاً لما يلي [20]:

جدول رقم ٥: مستويات الحوكمة للتنمية المستدامة [20]

مستويات الحوكمة	الإطار المؤسسي لإدارة وحوكمة التنمية المستدامة	الامثلة
عالمياً	تشير إلى شبكة المؤسسات، الآليات، الأعراف، والسياسات التي تميز العمليات الدولية، العلاقات الوسيطة بين الأطراف المعنية بالتنمية المستدامة	المنتدى السياسي الرفيع المستوي التابع للأمم المتحدة لمتابعة وتقييم حالة التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم
إقليمياً	وهي تشير إلى التنمية المستدامة على مستوي التجمعات الإقليمية والسياسية والاقتصادية المختلفة	- إعداد استراتيجية أوروبا للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠١(الاتحاد الاوروبي) وتم تطويرها في عام ٢٠٠٦و ٢٠١٦ - أعد الاتحاد الأفريقي استراتيجية التنمية المستدامة أجندة ٢٠٦٣ - أعدت رابطة دول جنوب شرق آسيا استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة في عام ٢٠١٦
وطنياً	وهي تتفاوت من بلد إلى أخري، وعلى المستوي الوطني تبرز تقسيمات فرعية أخري للحوكمة سواء على مستوي المحليات (الأقاليم، الولايات، المحافظات وغيرها)	- ألمانيا: مجلس وطني للتنمية المستدامة - اليابان: مقر تعزيز أهداف للتنمية المستدامة - مصر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - كندا: وزارة البيئة وتغير المناخ - جنوب أفريقيا: وزارة المياه والشئون البيئية
قطاعياً / محلياً	تحديد أولويات وأهداف ومؤشرات القطاعات الإنتاجية والخدمات ذات الأولوية (صناعة وزراعة وغيرها)	قامت مصر بإعداد المراجعات الطوعية المحلية على مستوي المحافظات

٧. نماذج لاستراتيجيات التنمية المستدامة على المستوي الوطني:

تقود الدول عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، لذا اتجهت جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تصميم رؤي وطنية وأولويات تنموية بما يتوافق مع الأجندة العالمية، وبما أن جميع أهداف التنمية المستدامة ليست متساوية في الأهمية بجميع الدول، فقد تعاملت كل دولة مع أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأوضاعها وقضاياها العالمية والإقليمية والمحلية [21]. حيث تعتبر الاستراتيجيات الوطنية هي المسئولة عن ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات وإجراءات ملموسة، ويمكن تعريفها على أنها "عملية منسقة وتشاركية ومتكررة من الأفكار والإجراءات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة"، ويتم ذلك من خلال (ملكية الدولة والتزامها، سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة عبر القطاعات والأقاليم والأجيال، المشاركة الواسعة والشراكات الفعالة، تطوير القدرات اللازمة والبيئة التمكينية، التركيز على النتائج ووسائل التنفيذ) [22]، وفيما يلي نتناول بالتحليل ثلاثة نماذج لاستراتيجيات التنمية المستدامة على المستوي الوطني تتمثل في كلاً من ألمانيا واليابان كونهما من الدول المتقدمة ومصر كونها من الدول النامية الواعدة.

٧ .١ استراتيجية ألمانيا الوطنية للتنمية المستدامة:

جدول رقم ٦: تحليل لاستراتيجية ألمانيا الوطنية للتنمية المستدامة [23] [24] [25] [26] [27] [28]

الرؤية	يحب أن تكون ألمانيا "المستدامة" دولة متقدمة ومبتكرة ومنفتحة وقابلة للعيش، وتتميز بجودة حياة عالية وحماية فعالة للبيئة، فهي متكاملة وشاملة ولا تستبعد أحد، وتخلق فرص لمشاركة الجميع على قدم المساواة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، وهي تفي بمسؤوليتها الدولية .
استراتيجية التنمية المستدامة	قدمت الحكومة الوطنية عام ٢٠٠٢ أول استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥ ألتزمت ألمانيا بتنفيذ خطة ٢٠٣٠ حيث تعد الاستراتيجية الألمانية للاستدامة هي الإطار الرئيسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية الألمانية للتنمية المستدامة عام ٢٠١٧ وذلك لتنفيذ إجراءات وسياسات ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في عام ٢٠٢١ تم تحديث هذه الاستراتيجية وحددت الحكومة سياسات وتدابير تحويلية في ٦ مجالات رئيسية (١/ تحويل الطاقة والعمل المناخي ، ٢/ رفاهية الانسان وقدراته والعدالة الاجتماعية ، ٣/ بيئة خالية من التلوث ، ٤/ استدامة الزراعة والنظم الغذائية ، ٥/ البناء المستدام والنقل، ٦/ الاقتصاد).
الأهداف الاستراتيجية	تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق تنمية تتميز بقدر عالي من الأداء الاقتصادي والتوازن الاجتماعي ومراعاة البيئة، على أن يكون توجهها نحو إتاحة حياة كريمة للجميع هو الهدف التي تقتدي به القرارات السياسية.
المبادئ الحاكمة	في عام ٢٠١٨، حددت الحكومة الألمانية ٦ مبادئ للتنمية المستدامة حيث يجب على الوزارات وكافة الجهات المعنية مراعاة هذه المبادئ عند صياغة التدابير في مختلف المجالات فهي تصف كيف تبدو السياسة المستدامة وما تحويه، وتستخدمها الوزارات للعديد من الأغراض بما في ذلك تقييمات الأثر التنظيمي المتعلق بالاستدامة، وهي: (١/ تطبيق التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي، ٢/ تحمل المسؤولية العالمية، ٣/ تعزيز قدرة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة، ٤/ تعزيز النشاط الاقتصادي المستدام، ٥/ الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتعزيزه في مجتمع مفتوح، ٦/ استخدام التعليم والعلوم والابتكار كمحركات للتنمية المستدامة).

تكامل السياسات	تحتفظ الوزارات بالمسؤولية الرئيسية عن مساهماتها في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة الألمانية ضمن الأولويات الخاصة بكل منها. يقوم منسقي الوزارات لشئون التنمية المستدامة بتعزيز تكامل السياسات والتنسيق داخل كل وزارة، وتخضع جميع المقترحات الخاصة بالقوانين واللوائح الجديدة لتقييم تأثير الاستدامة.
الالتزام الحكومي	هناك إجماع سياسي واسع النطاق في البرلمان وبين الأحزاب السياسية الرئيسية على أهمية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتتضمن القاعدة الإدارية الأولى لاستراتيجية التنمية المستدامة الألمانية العدالة بين الأجيال كمبدأ أساسي للتنمية.
المستويات المكانية لاستراتيجية التنمية المستدامة	- **الدولي:** تعمل ألمانيا تحت مظلة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وذلك لتأييد التقدم في مجال التنمية المستدامة. - **الوطني:** قامت ألمانيا بتحقيق الربط والتكامل بين استراتيجياتها الوطنية مع الاستراتيجية الأوروبية للاستدامة المنبثقة من استراتيجية الأمم المتحدة. - **الولايات والبلديات:** يتم تبادل الخبرات والآراء بشكل منتظم حول الاستدامة، وذلك بهدف تنسيق الأنشطة والأهداف بصورة أفضل.
دور أصحاب المصلحة في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة	يقدم مجلس التنمية المستدامة المستقل المشورة للحكومة الفيدرالية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالاستدامة. ويمثل أعضاؤها الخمسة عشر، الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بناءاً على خلفياتهم المهنية، ويتم تنظيم منتدى الاستدامة مرة واحدة سنوياً من قبل المستشارية لإعطاء مجموعة مختارة من أصحاب المصلحة الفرصة للمناقشة والتعليق على سياسات التنمية المستدامة في ألمانيا. تتم دعوة ممثلي الولايات والبلديات لحضور اجتماعات (لجنة وزراء الدولة). وقد قامت الولايات في ألمانيا بوضع استراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بها، ويوفر تبادل الخبرات الفيدرالية – الإقليمية مساحة للاتصال المنتظم بين المستوي الفيدرالي ومستوي الولايات. كذلك يدعم مجلس التنمية المستدامة التكامل الرأسي من خلال شبكة الاستدامة لرؤساء البلديات وإنشاء محاور إقليمية تعمل معاً من خلال مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة بما في ذلك رابطة المدن الألمانية وبين آخرين للترويج لخطة ٢٠٣٠ على مستوي البلديات.
آليات حوكمة وإدارة التنمية المستدامة	تتم من خلال الهيئة التوجيهية المركزية وهي لجنة مكونة من وزراء الدولة المعنيين بالتنمية المستدامة ويرأسها رئيس المستشارية الاتحادية والتي تشرف على تحديث ورصد استراتيجية التنمية المستدامة، ويقوم المجلس الاستشاري البرلماني بمراقبة سياسات الاستدامة للحكومة الفيدرالية على المستوي الوطني والأوروبي والدولي. ويعد التزام الحكومة رفيع المستوي بمبدأ الاستدامة بمثابة تعزيزاً سياسياً لجميع الجهود المبذولة للمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية ويضمن التنسيق الفعال بين القطاعات الحكومية لأنشطة الاستدامة بأكملها.
تقارير متابعة اهداف التنمية المستدامة	**التقارير الوطنية للمتابعة:** تقدم الحكومة الألمانية تقريراً كل ٤ سنوات عند مدي التقدم نحو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ويقوم المكتب الاتحادي للإحصاء بعرض تقرير مستقل عن حالة مؤشرات التنمية المستدامة وذلك كل عامين، بالإضافة إلى ذلك يتم تقديم تقارير من الإدارات إلى لجنة وزراء الدولة المعنية بالتنمية المستدامة حيث تستعرض توجهات الوزارات تجاه قضايا التنمية المستدامة. **التقارير الدولية للمتابعة:** وفقاً لأخر تقرير صادر عن التنمية المستدامة ٢٠٢٣، فقد تم تصنيف دولة ألمانيا كأحد الدول ذات المستوي المتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد جاء ترتيبها ٤ من ١٦٦ دولة بمؤشر قيمته ٨٣,٤ وبتحليل الوضع الراهن يظهر أنها لم تصل للتحقيق الكامل لاي هدف باستثناء الهدف (٦) والتحسين باعتدال في الأهداف (١١/٨/٧/٥/٣ إلى ١٧)، والركود للأهداف (٨/٤/٢)، والتراجع في الأهداف (١٠/١).

٧ .٢ استراتيجية اليابان الوطنية للتنمية المستدامة:

جدول رقم٧: تحليل لاستراتيجية اليابان الوطنية للتنمية المستدامة [29] [27] [24] [30] [31] [32] [28]

الرؤية	نحن عازمون من الأن وحتى عام ٢٠٣٠، على انهاء الفقر والجوع في كل مكان، ومكافحة عدم المساواة داخل الدولة وفيما بينها، وبناء مجتمعات سليمة وعادلة وشاملة، وحماية حقوق الانسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، لضمان الحماية الدائمة للكوكب وموارده الطبيعية. ونعقد العزم أيضا على تهيئة الظروف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والرخاء المشترك والعمل اللائق للجميع.
استراتيجية التنمية المستدامة	قامت حكومة اليابان باتخاذ الترتيبات اللازمة لتطوير نظام تنفيذ وطني لقيادة التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك آليات التنسيق بين الوزارات لضمان اتباع نهج سياسي متكامل ومتماسك. وفي عام ٢٠١٦ تم اعتماد المبادئ التوجيهية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كاستراتيجية وطنية لتنفيذ خطة ٢٠٣٠، وفي عام ٢٠١٧ اعتمدت اليابان خطة العمل الاولي ، وفي عام ٢٠١٨ اعتمدت خطة العمل الموسعة لأهداف التنمية المستدامة، وفي عام ٢٠٢٠ وحتى الأن تنفذ الحكومة التزامها تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حددت الحكومة ثماني مجالات ذات أولوية يتعين على الجميع المساهمة فيها، وهي (١/ تمكين جميع الناس، ٢/ تحقيق الصحة الجيدة وطول العمر، ٣/ خلق أسواق للنمو، وتنشيط المناطق الريفية، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ٤/ الاستخدام المستدام والمرن للأراضي، وتعزيز البنية التحتية عالية الجودة، ٥/ الحفاظ على الطاقة، والطاقة المتجددة، والتدابير المضادة لتغير المناخ، ٦/ الحفاظ على البيئة، بما في ذلك التنوع البيولوجي والغابات والمحيطات، ٧/ تحقيق مجتمعات سلمية وآمنة، ٨/ تعزيز وسائل وأطر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة).
الأهداف الاستراتيجية	تركز الاستراتيجية على ثلاثة أهداف شاملة، وهي: (١/ تعزيز المجتمع ٥,٠، الذي يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ٢/ تنشيط المناطق المحلية من خلال أهداف التنمية المستدامة، ٣/ تمكين المرأة والأجيال القادمة)، وتؤكد اليابان على أن هذه الأهداف غير قابلة للتجزئة وأنها تحتاج إلى نهج متكامل للتنفيذ.
المبادئ الحاكمة	وقد نفذت اليابان التدابير الخاصة بالمجالات ذات الأولوية وفقاً للمبادئ التالية: (١/ العالمية، ٢/ الشمولية، ٣/ النهج التشاركي، النهج المتكامل، الشفافية والمسألة)، وينبغي أن تؤخذ هذه المبادئ في الاعتبار في جميع المجالات أثناء التنفيذ وسيتم تقييم المجالات الثمانية ذات الأولوية والتدابير المتخذة بموجبها على أساس تلك المبادئ، وكذلك إعادة النظر في ضرورة وضع سياسات جديدة أو مراجعة تلك السياسات.
تكامل السياسات	تتخذ حكومة اليابان من أهداف التنمية المستدامة نهجاً متكاملاً لحل القضايا المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتعزز التفاعلات والتآزر بين المجالات الثمانية ذات الأولوية. حيث توفر المبادئ التوجيهية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسيلة لدمج أهداف التنمية المستدامة فى خطط واستراتيجيات وسياسات الوزارات والهيئات الحكومية.
الالتزام الحكومي	المقر الرئيسي لتعزيز أهداف التنمية المستدامة هو هيئة وزارية جديدة تضمن تقديم الدعم على المدى الطويل.
المستويات المكانية لاستراتيجية التنمية المستدامة	- **الوطني:** اليابان تتمتع بأنظمة جيدة فيما يتعلق بتحديد (الرؤية والأهداف) و(البحث والتقييم) و(تطوير الاستراتيجية) وربط أهداف التنمية المستدامة مع استراتيجياتها الوطنية . - **الحكومات المحلية:** تعمل على تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء (المجال الإقليمي الدائري والبيئي) الذي يشكل مجتمعاً مستداماً يستفيد من الموارد المحلية، بالإضافة إلى الطاقة والموارد الطبيعية والبنية التحتية الحضرية والتجمعات الصناعية في كل منطقة.

دور أصحاب المصلحة في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة	يعزز المقر الرئيسي المشاورات مع أصحاب المصلحة من خلال اجتماعات المائدة المستديرة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة التي تضم ممثلين عن الوكالات الحكومية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، والبرلمانيين، والعلماء، والتعاونيات. يجري اجتماع المائدة المستديرة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وأيضاً إجراء مراجعات تنفيذية بشأن تحقيق الأهداف، ويمنح المقر الرئيسي "جائزة اليابان لأهداف التنمية المستدامة" والتي تسلط الضوء على أفضل ممارسات الشركات والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. تشجع الحكومة الوطنية الحكومات المحلية على دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها وسياساتها. ويحدد المقر الرئيسي "تنشيط المناطق المحلية من خلال تعزيز أهداف التنمية المستدامة" كأحد الاتجاهات الأساسية الثلاثة لنموذج أهداف التنمية المستدامة الياباني ، وقد خطط المقر الرئيسي لإنشاء مشروع "نماذج أهداف التنمية المستدامة للحكومات المحلية" الذي من خلاله تساهم الحكومة المركزية بتقديم دعماً واسع النطاق لحكومات محلية مختارة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، ثم يتوسع ليشمل حكومات محلية أخرى بناءاً على الدروس المستفادة.
آليات الحوكمة وإدارة التنمية المستدامة	يتم تعزيز أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل وفعال على الصعيدين المحلي والدولي من خلال التعاون الوثيق مع الأجهزة الإدارية ذات الصلة، ولذلك أنشأت الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٦ مقر تعزيز أهداف التنمية المستدامة، الذي يرأسه رئيس الوزراء ويتكون من جميع الوزراء من أجل ضمان الالتزام على أعلى مستوى. ويتضمن الاستراتيجية الوطنية الجديدة، المبادئ التوجيهية للتنفيذ، أولويات ومؤشرات وطنية. يعقد المقر اجتماعات دورية مرتين سنوياً لمراجعة وتحديد التوجهات الأساسية والسياسات والمشاريع التفصيلية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة، ويسمح موقعه المركزي داخل مجلس الوزراء إلى تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية ذات الصلة.
المراقبة وإعداد التقارير	**التقارير الوطنية للمتابعة:** يراقب المقر الرئيسي لتعزيز أهداف التنمية المستدامة التقدم المحرز في التدابير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال البيانات الإحصائية ذات الصلة مع استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية، إلى جانب ذلك تقدم الحكومة تقريراً عن مدي التقدم المحرز إلى الأمم المتحدة حسب الاقتضاء وذلك بناءاً على المؤشرات العالمية والوطنية. مع التأكيد على مراجعة المبادئ التوجيهية للتنفيذ بشكل مستمر على الأقل كل ٤ سنوات. **التقارير الدولية للمتابعة:** وفقاً لأخر تقرير صادر عن التنمية المستدامة ٢٠٢٣، فقد تم تصنيف دولة اليابان كأحد الدول ذات المستوي المتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد جاء ترتيبها ٢١ من ١٦٦ دولة بمؤشر قيمته ٧٩,٤ وبتحليل الوضع الراهن يظهر أنها لم تصل للتحقيق الكامل لاي هدف باستثناء الهدف (١) والتحسين باعتدال في الأهداف (٣ إلى ٩ و١٧/١٢/١١)، والركود للأهداف (٣/٢ إلى ١٦)، ولم تشهد تراجعاً في أي من الأهداف.

٧ .٣ استراتيجية مصر الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية ٢٠٣٠):

جدول رقم٨: تحليل لاستراتيجية مصر الوطنية للتنمية المستدامة [33] [34] [35] [36] [37] [28]

الرؤية	مصر جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة، وترتقي بجودة حياة المصريين، وتتفق هذه الرؤية مع برنامج التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة افريقيا للتنمية المستدامة ٢٠٦٣.
استراتيجية التنمية المستدامة	ارتكزت استراتيجية مصر على التنمية المستدامة الشاملة والنمو الاحتوائي المستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة كإطار عام يعمل على تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر وتوفر حياة أفضل للأجيال القادمة، وضمان مشاركة الجميع وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد. وقد حددت الرؤية سبع ممكنات ضرورية للوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق مستهدفاتها وهي (١/ توفير التمويل، ٢/ تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار، ٣/ تعزيز التحول الرقمي، ٤/ إنتاج البيانات وإتاحتها، ٥/ تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة، ٦/ توفير منظومة قيم ثقافية، ٧/ ضبط الزيادة السكانية).
الأهداف الاستراتيجية	ترتكز الرؤية على ست أهداف تمثل توجه الدولة نحو مواصلة السعي لتحقيق التنمية المستدامة ، وهي (١/ الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوي معيشته، ٢/ العدالة الاجتماعية والمساواة، ٣/ نظام بيئي متكامل ومستدام، ٤/ اقتصاد متنوع معرفي تنافسي، ٥/ بنية تحتية متطورة، ٦/ الحوكمة والشراكات).
المبادئ الحاكمة	حددت الرؤية أربعة مبادئ حاكمة تمثل الإطار الذي يربط الأهداف الاستراتيجية الست معاً، حيث إن نجاح العملية التنموية يرتبط أساساً بأن (١/ الإنسان محور التنمية) ، وأن نجاح الرؤية لابد أن يشمل على (٢/ تحقيق العدالة والإتاحة)، مع التأكيد على ضرورة أن يتسم التنفيذ (٣/ بالمرونة والقدرة على التكيف)، لضمان أن تؤدي الأهداف إلى (٤/ الاستدامة).
تكامل السياسات	اعتمدت الرؤية على تعزيز أوجه التآزر والتفاعلات بين مبادئها الحاكمة وأبعاد التنمية المستدامة، وبناءاً على ذلك فقد اعتمدت الرؤية على مدخلين هم: - **من أعلي إلى أسفل:** تعمل الحكومة المركزية على وضع خطة استراتيجية تغطي كافة الأولويات والقطاعات التنموية والمكانية، وقد أخذت مصر بهذا النهج في إعداد الاستراتيجية. - **من أسفل إلى أعلي:** يعتمد ذلك على تنمية (قطاع معين أو التركيز على جهات، أو مؤسسات، أو أنشطة بعينها، أو أولويات تنموية محددة)، وقد أخذت مصر بهذا النهج في مرحلة التنفيذ والمتابعة والمراجعة لرؤيتها الاستراتيجية.
الالتزام الحكومي	تمكين مصر لتكون ذات دور مؤثر على المستوي الدولي الذي يتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة، من خلال رؤية موحدة سياسية تكون بمثابة ميثاق ملزم للخطط التنموية على كافة المستويات القومية والمحلية والقطاعية.
المستويات المكانية لاستراتيجية التنمية المستدامة	- **المستوي الوطني:** صياغة الرؤية والاستراتيجية من خلال الربط بين أهداف التنمية المستدامة بعمليات التخطيط الوطني، ويتم ذلك على أربعة مراحل (المرحلة التحضرية، مرحلة إعداد التوجهات الرئيسية، مرحلة اختيار السياسات والبرامج ذات الأولوية، مرحلة إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي). - **مستوي المحافظات:** يتم من خلالها ترجمة أهداف التنمية المستدامة على المستوي الوطني إلى برنامج طموحة مصممة خصيصاً لسياقات التنمية المحلية وذلك من أجل تحسين أداء المحافظات. وفي سياق ذلك تم تحديد مستهدفات كمية لمساعدة المحافظات على وضع البرامج والسياسات والخطط التنموية وتحديد أولوياتها، إلى جانب التعرف على أداء كل محافظة تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. - **المستوي المحلي:** على مستوي المدن والقري والمراكز بيتم تنفيذ البرامج والمبادرات التي تناسبها بهدف التغلب على القضايا والمشكلات المحلية.

دور أصحاب المصلحة في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة	قسمت الرؤية أصحاب المصلحة إلى أصحاب المصلحة الرئيسين: - **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:** المنوط بها تحديد جدول الأعمال لاستراتيجية التنمية المستدامة والاشراف على تنفيذ المراجعات وتطوير هيكل وكفاءة الاستراتيجية. - **وزارة المالية:** هي المنوط بها توفير المخصصات المالية لمشاريع استراتيجية التنمية المستدامة. - **وزارة البيئة:** هي المسؤولة عن توفير السياسات والأطر القانونية التي تحقق الاستدامة في جميع المشروعات التنموية. - **وزارة التضامن الاجتماعي:** وهي التي تضمن توفير الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع أثناء تطبيق الاستراتيجية هذا بالإضافة إلى باقي الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة والاختصاص. أصحاب المصلحة الأساسيين: - **المجتمع المدني:** يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في تمكين المشاركة المجتمعية، وتطوير العلاقات والشراكات مع الحكومة المركزية والقيادات المحلية لضمان تعبئة الموارد وتلبية الاحتياجات المحلية بشكل أفضل في خطط التنمية والبرامج الوطنية. إلي جانب دور المراكز البحثية والجامعات في تطوير استراتيجية التنمية المستدامة وتنمية القدرات والدعم الفني لأصحاب المصلحة. - **القطاع الخاص:** يعد دور القطاع الخاص أمراً بالغ الأهمية فهو يوفر إمكانيات هائلة في التعاون والمشاركة من خلال (تكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، جذب الاستثمارات وتشجيع نقل وتوطين التكنولوجيا وبناء القدرات).
آليات الحوكمة وإدارة التنمية المستدامة	عقب إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ تم إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقع ضمن اختصاصات مكتب رئيس الوزراء وتتكون من ١٧ وزارة وهيئة حكومية. علاوة على ذلك تم إنشاء وحدات ومجموعات عمل للتنمية المستدامة في مختلف الوزارات وتم تكليفها بالعمل كمراكز تنسيق لوضع خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة داخل كياناتها، وقد تم تكليف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بوضع إطار متكامل للمتابعة المستمرة لمشروعات الخطة وتوفير البيانات اللازمة لدعم القرارات التخطيطية، وإعداد المؤشرات وتقارير متابعة الأداء.
المراقبة وإعداد التقارير	**التقارير الوطنية للمتابعة:** فى الفترة من (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥) أصدرت مصر خمسة تقارير لرصد ومتابعة مدي التقدم المحرز وكذلك تحديد التحديات والفجوات التي واجهتها في تحقيق الأهداف الإنمائية. وفى الأعوام ٢٠١٨ و٢٠٢١ و٢٠٢٣ تم إصدار التقرير الاحصائي الوطني لمتابعة تقييم أداء أهداف التنمية المستدامة والمراجعات الوطنية الطوعية، حيث أكدت هذه التقارير على أن مصر بدأت فى التحول نحو اللامركزية وتوجيه اهتماماً كبيراً لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوي المحافظات لمعالجة الفوارق الإقليمية. **التقارير الدولية للمتابعة:** وفقاً لآخر تقارير التنمية المستدامة الصادرة في ٢٠٢٣، فقد صنفت الحكومة المصرية على أنها من الحكومات متوسطة الالتزام والجهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أحرزت مصر الترتيب ٨١ من ١٦٦ دولة حول العالم بمؤشر قيمة ٦٩,٦٢ وكذلك حققت الترتيب ٦ من ١٦ دولة تمثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث حققت تحسن قدرة ٠,٩ درجة عن العام الماضي وذلك على الرغم من الأزمات الصحية والجيوسياسية العالمية التي أدت إلى ركود التقدم فى تحقيق تلك الأهداف على الصعيد العالمي. وبتحليل الوضع الراهن لمصر يظهر أنها لم تصل للتحقيق الكامل لأي هدف من أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تسير على الطريق الصحيح حيث حافظت على تحقيق عدد من الأهداف وهي (١٢/٦/٤)، واستطاعت التحسن باعتدال في عدد من الأهداف (١٣/١١/٩/٨/٧/٥/٣)، بينما كان في حالة ركود أو خمول للأهداف (١٧/١٦/١٥/١٤)، في حين لم تشهد تراجع إلا في هدفاً واحداً وهو (١) الخاص بالقضاء علي الفقر.

ونخلص من تحليل التجارب السابقة إلى أن هناك خمسة محاور أجمعت عليها الدول محل الدراسة سعياً منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي:

١- إنشاء هياكل مؤسسية تدعم تنفيذ تلك الأهداف.

٢- توفير الموارد اللازمة بما في ذلك الموارد المالية والإمكانيات البشرية والتقنية.

٣- إنشاء منصات لإشراك أصحاب المصلحة.

٤- مراقبة التنفيذ من خلال جمع البيانات للقياس.

ورغم ذلك لم تصل الدول للتحقيق الكامل والفعال لأهداف التنمية المستدامة حتى الأن. وبالتالي فإن الإطار المفاهيمي الشامل أصبح أمراً لابد منة، وذلك لمساعدة وتوجيه صانعي السياسات ومتخذي القرار التنموي والمخططين من ربط تلك الأهداف مع الاستراتيجيات التنموية وطنياً.

٨. الإطار المفاهيمي الشامل لتوطين أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مستوي الوطني:

نتناول في هذا الجزء إطار العمل المقترح الذي يحتوي على مجموعة من الخطوات ذات سياق متكامل ومتتابع في هيكلة البنائي وذلك لمساعدة الدول في تكييف خططها واستراتيجياتها التنموية وأطرها المؤسسية من أجل توطين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر استجابة وفاعلية وينقسم هذا الإطار إلى ثلاثة محاور رئيسية (محور رسم الخرائط والاستراتيجيات ، محور التنسيق والمواءمة ، محور الرصد والمتابعة)، وذلك كما يلي:

٨ .١ محور رسم الخرائط والاستراتيجيات:

يعد هذا المحور المسؤول عن مساعدة المستويات الوطنية ودون الوطنية على رسم خرائط واستراتيجيات التنمية لبرامجها ومبادراتها، لتحديد كيفية تعاملها مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك وفقاً لما يلي:

٨. ١ .١ صياغة الرؤية الاستراتيجية:

١- التحليل الجيد للوضع الراهن لبناء الرؤية والاستراتيجية:

يعتمد بناء الرؤية والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على تحديد مدي قدرة الوضع الحالي على تبني سياسات عملية توطين التنمية من خلال التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، والعمل تحديد الروابط بين التحديات العالمية والوطنية والمحلية. لذلك من الضروري تشخيص الوضع القائم الذي يتم من خلاله تحديد خط أساس لبيانات كمية وكيفية تحدد التحديات والفرص على المستوي العالمي والوطني والمحلي. حيث تعد هذه الخطوة بمثابة النواة الأولي لتشخيص الوضع الحالي ومدي جاهزيته وقابلية المستويات الوطنية ودون الوطنية (الدول، الأقاليم، المدن) على توطين التنمية المستدامة.

٢- الرؤية المستقبلية أساساً لصياغة الخطط والاستراتيجيات التنموية:

تعمل الخطط والاستراتيجيات على تحديد أولويات التنمية وترجمة جدول الأعمال الوطني لأهداف تنموية ونتائج ملموسة، ويتم صياغة الرؤية من خلال الاعتماد على (التحليل الجيد للوضع التنموي الراهن، تحديد الإطار العام والأطر الفرعية للاستراتيجية، تحديد الهدف الرئيسي والأهداف الثانوية، تحديد الأدوار التنموية لكلاً من الحكومة المركزية والقيادات الحكومية المحلية، مؤشرات تقييم الأداء والمتابعة).

٣- تطبيق التخطيط الاستراتيجي:

لضمان نجاح الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة لابد من إحداث مجموعة تغييرات سياسية ومؤسسية وإدارية على المستوي الكلي يتم تصميمها بعناية لتلبي الاحتياجات التي يتم تحديدها وبمشاركة واسعة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٤- التأكيد على أهمية الأبعاد المكانية في تخطيط الرؤية الاستراتيجية:

تعزيز الاستراتيجية من خلال ربطها بمواقع وإمكانيات إقليمية مكانية، لذلك عند تحديد الأولويات التنموية مكانياً يجب مراعاة عدم تجزئة أهداف التنمية المستدامة وترابطها.

٥- توفير المؤسسات الفعالة وتعزيز التنسيق:

ضرورة تعزيز قدرة المؤسسات في الدول على تخطيط الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وإدارتها وتنفيذها ورصدها من خلال تحسين جودة المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، والتعامل الجاد مع تحديات الحوكمة.

٦- تكامل السياسات:

يعد تكامل السياسات أمراً أساسياً لتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة التي غالباً ما تكون متباينة في جميع مراحل صنع السياسات، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة متكاملة ومتوازنة.

٨ .٢ محور التنسيق والمواءمة: يعد هذا المحور المسئول عن مساعدة المستويات الوطنية ودون الوطنية على الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة وتنسيق ومواءمة خططها التنموية مع هذه الفرصة الجديدة، وذلك وفقاً لما يلي:

٨ .٢ .١ الإدارة والحوكمة متعددة المستويات:

١- الحوكمة الرشيدة:

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية ودون الوطنية على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني كذلك في صنع القرار والمسئولية والمسألة والمحاسبة في التنفيذ. كما يجب أن يكون هناك رؤية واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وخفض التكلفة وترشيد الأنفاق.

٢- القدرة علي تحقيق التكامل بين المركزية واللامركزية:

تطرح الطبيعة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة ضرورة التنسيق على كل مستوي من مستويات عملية صنع الاستراتيجيات والسياسات التنموية، حيث يتطلب ذلك تعزيز آليات التنسيق على المستوي الأفقي (بين كيانات من مستوي معين) وعلى المستوي الرأسي (بين المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية). ويعد ذلك ضرورياً لإحداث التكامل، حيث تتدرج الاختصاصات والمسئوليات من المستوي المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك يكون للحكومة المركزية اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر الرئيسية التي تمكنها من تحقيق الأهداف [28].

٣- نماذج حوكمة جديدة:

تساهم أهداف التنمية المستدامة وطبيعتها التحويلية في تحسين نماذج الحوكمة الحالية واختيار نماذج حوكمة جديدة تهدف لصنع سياسات أكثر شمولية قائمة على نهج التنمية من القاعدة إلى القمة.

٨ . ٢ .٢ توفير التمويل اللازم وتوسيع خيارات البدائل التمويلية:

١- إدراج الاستراتيجية ببرامجها ومشاريعها في الموازنة العامة للدولة:

لابد من وضع أطر تمويلية وطنية متكاملة تدعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في عملية تخطيط الموازنة العامة للدولة، حيث تجمع هذه الأطر بين مختلف عناصر السياسة العامة وآليات التمويل بهدف توفير الموارد والمخصصات

المالية لمكونات الاستراتيجية وذلك لضمان تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى الأدوار التمويلية لكلاً من (القطاع الخاص والمجتمع المدني، مصادر وفرص التمويل الدولية والإقليمية المتنوعة).

٢ـ استدامة المشتريات العامة:

لابد من تعميم الاستدامة في المشتريات العامة لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية تتماشي مع أهداف التنمية المستدامة.

٨ . ٢ . ٣ التعاون بين أصحاب المصلحة وتكوين الشراكات:

١ـ دعم الشراكات العالمية لتعظيم المنافع الوطنية:

حيث ظهر قصور في تلك الشراكات لدي تطبيق الأهداف حيث لم تتجاوز النظام التقليدي – وهو (المانح – المتلقي)، دون اهتمام كافي بتأثيرات السياسات المحلية في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على فرص نجاح التنمية في الدول. ويتطلب ذلك تحسين التوافق في السياسات من أجل التنمية المستدامة، واحترام خصوصية كل دولة في صناعة وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الاستدامة، وهو ما يساهم في تكوين شراكات مع مؤسسات فعالة وجيدة الحوكمة لصنع سياسات متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة داخلياً وإقليمياً ودولياً.

٢ـ تفعيل الشراكات العالمية في اختيار ونقل التكنولوجيا:

يعد نقل التكنولوجيا من العوامل الهامة التي تساعد وتعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التعاون الإقليمي والدولي، والعمل على تطوير آليات لتيسير نقل التكنولوجيا وتطوير تكنولوجيات متوافقة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها، إلى جانب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع بناء القدرات وتقديم المساعدات في تيسير تطوير نقل ونشر التكنولوجيات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣ـ تعزيز وتقوية العلاقات الخارجية والتعاون الدولي:

العمل على دراسة والانضمام إلى اتفاقيات وبروتوكولات دولية جديدة تشارك فيها جميع السلطات والمؤسسات والحكومات، وتعزيز الاتصالات بالهيئات الدولية من أجل دعم الجهود الوطنية في استدامة تحقيق معدلات تنمية متزايدة.

٨ . ٢ . ٤ رفع الوعي المجتمعي بخصوص قضايا التنمية المستدامة:

١ـ بناء القدرات:

تمثل القدرات البشرية والمؤسسية المحرك الأساس لعملية التنمية، ولذلك فإن تنمية وبناء القدرات المحلية يسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فلن تتحقق التنمية المستدامة دون الاستيعاب الكامل لأهدافها ومقاصدها، وتحديد الآليات اللازمة لتحقيقها، الأمر الذي يتطلب بناء القدرات البشرية والمؤسسية في كافة القطاعات للوصول إلى مستويات الأداء المثلى بما يتناسب ويتوائم مع التغيرات الحادثة على الساحة.

٢ـ أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة:

تكوين الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة المتمثلة في الحكومات والقطاعات العامة والخاصة، حيث أكد البنك الدولي على أن مفهوم الشراكة يعني تكامل الأدوار بين شركاء التنمية الأمر الذي يستلزم تنمية وبناء تحالفات بين كافة الأطراف المعنية.

وتكمن أهمية التعاون بين الجهات المشاركة والمعنية بالتنمية من خلال توفير التمويل والقوي العاملة والدعم القانوني والتشريعي، ومن هنا تظهر أهمية التعاون وتجميع الإمكانيات والخبرات التي تتميز بها كل جهة لإمكان الوصول إلى مداخل فعالة للتنمية ، ويوضح الجدول (٩) شركاء التنمية وأدوارهم.

جدول ٩: الأدوار الرئيسية للجهات والأطراف ذات الصلة [38]

الجهات / الأطراف المشاركة	الأدوار / المهام الرئيسية
الحكومة المركزية	تخصيص الميزانيات المناسبة، الدعم السياسي، توفير الخبرات الفنية، توفير التقنيات الحديثة
القيادات الحكومية المحلية	الإدارة والإشراف على مشروعات، توفير قاعدة المعلومات عن الأوضاع المحلية، تحديد الاحتياجات المحلية الملحة
المجتمعات المحلية	تحديد المشاكل والاحتياجات، المساهمة المالية في تكاليف المشروع، تيسير تنفيذ المشروع، المساهمة في تنفيذ المشروع، ابتكار الحلول الواقعية
المنظمات غير الحكومية	توفير التمويل ورؤوس الأموال، توفير المتخصصين والخبراء، تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان، تعبئة الطاقات والموارد اللازمة للتنمية، تعميق الشعور بالانتماء، مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، التواصل مع السكان
الجمعيات الأهلية	تحديد الاحتياجات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، المساهمة المحدودة في عمليات التمويل
القطاع الخاص	تخفيف الأعباء المالية على الدولة، المساهمة في تنفيذ المشروعات السكنية ومشروعات الخدمات والمرافق العامة، مساعدة أفراد المجتمع، توفير فرص عمل لحل مشاكل البطالة، الإمداد الفني
الجهات المانحة	تحديد الأولويات وإعداد المخططات بمساهمة المجتمع، تمويل المشروعات، وضع الاشتراطات والضوابط الخاصة بالمشروعات

٣ـ المسئولية المشتركة:

تعد عملية المشاركة أحد الأدوات الهامة التي تساعد في تنفيذ مجموعة من الآليات لضمان استيعاب كافة فئات المجتمع لقضايا التنمية، وبالتالي تضمن مشاركة كافة الأطراف المختلفة في وضع السياسات والخطط لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتكون هذه المشاركة من خلال الإعداد والأشراف على تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية، مع ضرورة التأكيد على أن أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لن تتحقق دون التعاون الفعال بين كافة الفئات.

٤ـ رفع الوعي المجتمعي:

يُعد رفع الوعي من الخطوات الهامة في عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، حيث تؤثر درجة وعي المواطنين والعاملين في الأجهزة الحكومية على المستويين الوطني والمحلي في تحقيق الأهداف التنموية، فمدي القدرة على استيعاب أهمية المشروعات التنموية وأثرها على الفرد والمجتمع يلعب دوراً أساسياً في عملية التوطين. وتتعدد الأدوات التي يمكن استخدامها في عملية رفع الوعي على المستوي المحلي، وتتمثل في توعية القيادات المحلية بضرورة أهمية تلك الأهداف ودورهم الهام في تحقيقها من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل، إلى جانب تأهيل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية كأحد الأدوات الأساسية لرفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة.

٨ . ٣ محور الرصد والمتابعة:

يعد هذا المحور المسئول عن مساعدة المستويات الوطنية ودون الوطنية في قياس أداء أهداف التنمية المستدامة وإعداد المراجعات وتقارير الاستدامة، وذلك وفقاً لما يلي:

٨ . ٣ . ١ بناء نظام للمراقبة والمتابعة:

١- بناء نظام مراقبة ومتابعة متعدد المستويات لاهداف وغايات التنمية المستدامة:

يتيح هذا النظام للأطراف والجهات المعنية أن تشارك في تصميمة ومناقشة نتائجه، كما يساعد نظام المراقبة والمتابعة على تحديد واختيار المؤشرات التي تستهدف تزويد الحكومة بإشارات واضحة فيما يتعلق بالأداء على مستوي أبعاد التنمية المستدامة مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النظام سيعمل على كلاً من الصعيد العالمي والوطني والإقليمي.

٢- تحسين جودة النظم الإحصائية:

ضرورة عمل الحكومات علي تحسين وتحديث جودة النظم الإحصائية وخاصة في الدول النامية وذلك نظراً لاتساع وتعقيد احتياجات تلك الأهداف لأنواع مختلفة من البيانات. إلى جانب ذلك العمل على أن تكون الأولوية الأولي لهم وضع نظام خاص يمكنهم من تجميع بيانات المؤشرات الإحصائية الخاصة برصد مدي التقدم في إنجاز تلك الأهداف.

٣- توفير بيانات الرصد والمتابعة والتقييم:

حيث يعد نقص المعلومات والبيانات مشكلة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق فإن عملية الرصد تتم من خلال أربعة مستويات وهي (العالمي، الوطني، الإقليمي، المحلي)، ومن أجل تلبية هذه المتطلبات يجب تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في توفير بيانات عالية الجودة، كما يجب تعزيز قدرة الحكومات على استخدام البيانات والإحصاءات في صنع الاستراتيجيات والسياسات القائمة على الأدلة وتحليل السياسات والتنفيذ الفعال لخطة ٢٠٣٠.

٤- توفير لوحة معلومات تفاعلية لأهداف التنمية المستدامة:

حيث توفر تمثيلاً مرئياً لأداء الدول في تحقيق الأهداف لتحديد أولويات العمل، ويعبر استخدام نظام (إشارة المرور) عن الوضع الحالي للدول، حيث يشير اللون الأخضر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن اللون الأصفر والبرتقالي والأحمر يعبر عن المسافة المتزايدة بين تحقيق الأهداف.

٥- المراجعات الوطنية الطوعية:

حيث تظُهر المراجعات الوطنية الطوعية حالة التنمية على مستوي الدولة بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في سعيها لتنفيذ خطة ٢٠٣٠، تحتاج الدول إلى تكثيف جهودها للتعلم من بعضها البعض في تعزيز حوكمتها [39]. وبالتالي تهدف هذه المراجعات إلى تسهيل تبادل الخبرات وتجارب الدولية فيما يخص التحديات والدروس المستفادة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تسليط الضوء على ما تحققه الدول من إنجازات وإصلاحات هيكلية واقتصادية، بالإضافة إلى نشر الوعي على المستوي القومي بأهمية الاستدامة للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وتسعي أيضاً إلى تعزيز سياسات الحكومات ومؤسساتها ودعم أصحاب المصلحة والشراكات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٩. النتائج:

١- تم طرح فكرة الإطار المفاهيمي الشامل لتفادى اخفاقات تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة فى الدول، ويوضح ذلك الإطار طريقة الدمج بين أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة مع الخطط الوطنية للدول.

٢- الإطار المفاهيمي الشامل هو المساعد الأول والمصحح لمسار الدول، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة محلياً للدول المختلفة.

٣- تكون الإجراءات التنموية المتسقة عبر مستويات متعددة والتي تشمل على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي أمرًا أساسيًا للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

٤- تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة تمكنها من تحقيق التآزر عبر أبعاد التنمية المستدامة، وبالتالي ضرورة إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات لفهم الروابط الرئيسية، ولرسم خطط ذات آفاق طويلة المدى، والربط بين الميزانيات والنظم الإحصائية الوطنية.

٥- يمتلك الإطار المفاهيمي الشامل المرونة التي تسمح دائماً بالتصحيح والتعديل للوصول إلى الأهداف المرجوة فى ظل السياسات القائمة و تعزيز المرونة في مواجهة التحديات الناشئة.

١٠. المناقشة / الخلاصة:

وقد خلص البحث إلى:

١- أن الإطار المفاهيمي الشامل يوفر خارطة طريق لدمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات التنموية وطنياً، وذلك لمساعدة الدول علي معالجة التحديات الوطنية والإقليمية والمحلية بطريقة منسقة وشاملة ومستدامة وتعزيز مستقبل أكثر مرونة وازدهار للجميع.

٢- أن أهداف التنمية المستدامة تمثل هدفاً إنمانياً طموحاً نحو الاستدامة. لذا يمكننا القول بأن هذه الأهداف لديها العديد من الفرص والإمكانيات الهائلة، وأن الدول لديها كذلك العديد من التحديات والعوائق لتوطين وتنفيذ هذه الأهداف، وبناءاً على ذلك تعمل الحكومات متعددة المستويات على تحديد الاحتياجات والفجوات التنموية والاستجابة لها. وينطوي ذلك على آليات وأدوات "الإطار المفاهيمي الشامل" مقترحة كونها أداة توجيهية لترجمة أجندة التنمية بشكل فعال بهدف تعزيز التنسيق وتعظيم المرونة وضمان إصلاح الجوانب الهيكلية وزيادة الكفاءة المؤسسية.

٣- تعزيز القدرة على الصمود وإدارة المخاطر: إن دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية يمكن الدول من معالجة المخاطر بالتنمية المستدامة وبشكل استباقي. ويعمل هذا النهج على تعزيز القدرة على الصمود، ويضمن استعداد الدول بشكل أفضل لمواجهة التحديات الناشئة بفعالية.

٤- يوصى البحث بضرورة متابعة وتطوير **الإطار المفاهيمى الشامل** بحلقة متصلة ومتكاملة من العمل تبدأ **بالمزيد من البحث و الدراسة** وذلك لأهميته في تصحيح مسار الاخفاقات وتعزيز دمج أهداف التنمية علي المستوي الوطني، والتى بدورها تنتقل إلى **إعداد ملحق لأهداف التنمية المستدامه** حيث يتيح هذا المحلق تطبيق الإطارالمرجعى كعامل مساعد في توطين ودمج أهدف التننمية المستدامة مع الاستراتيجيات الوطنية، ثم **تطبيق هذه الإطار على الواقع** والذي بدوره سيظهر إيجابيات وسلبيات، وصولاً إلى **إعداد تقارير عن ما بعد تطبيق** للإطار المفاهيمي الشامل لمتابعة وتطوير هذا الإطار وذلك لتفادى الأخطاء المحتمله والاخفاقات الجديدة، ومن هذه المرحلة ضرورة الرجوع للخطوة الأولى مرة أخرى بمتابعة وتطوير الإطار المفاهيمي، كما يوضح الشكل (٤).

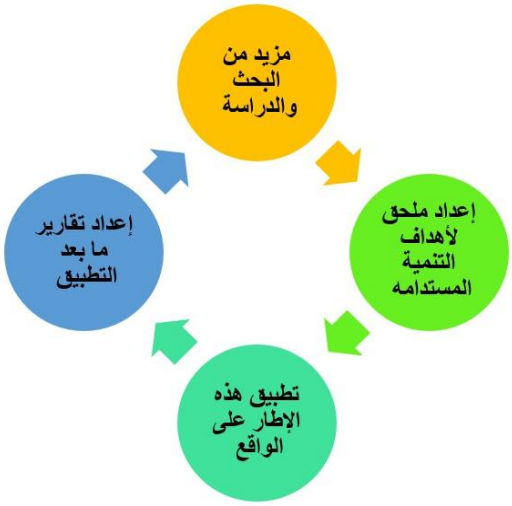

شكل ٤: خطوات متابعة تنفيذ الإطار المفاهيمي الشامل لتوطين أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مستوي الوطني، المصدر: الباحثين

٥- يوصي البحث بمواصلة السعي لإنتاج أداة لتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً للإطار المفاهيمي الشامل، مع وضع الآليات التنفيذية والتمكينية اللازمة لتحقيق المؤشرات المختلفة مع ضرورة مواصلة العمل علي نشر ثقافة وأهمية التنمية المستدامة بكافة جوانبها ومكوناتها المختلفة.

المراجع:

[1] Derbala, S. (2024). The role of spending in achieving the goals of sustainable development 2030 in the Egyptian governorates (Analytical Study) دور أوجه الانفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بالمحافظات المصرية (دراسة تحليله). JES. Journal of Engineering Sciences, 52(1), 15-32. Doi: 10.21608/jesaun.2023.214525.1234.

[2] Royo, M. G., Diep, L., Mulligan, J., Mukanga, P., & Parikh, P. (2022). Linking the UN Sustainable Development Goals and African Agenda 2063: Understanding overlaps and gaps between the global goals and continental priorities for Africa. *World Development Sustainability*, *1*, 100010.

[3] Allen, C., Metternicht, G., & Wiedmann, T. (2018). Initial progress in implementing the Sustainable Development Goals (SDGs): A review of evidence from countries. *Sustainability science*, *13*, 1453-1467.

[4] Khan, S. A. R. (2021). SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN SOUTHEAST ASIA AND ASEAN: National and Regional Approaches. *Pacific Affairs*, *94*(3), 623-626.

[5] Brundtland, G. H. (1987). *Report of the World Commission on environment and development:" our common future.".* UN.

[6] Aalbers, H. L. (2020). *A Territorial Approach to the Sustainable Development Goals: Synthesis report*, OECD Urban Policy Reviews, OECD Publishing.

[7] United Nations (2014). Prototype Global Sustainable Development Report. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, July 2014.

[8] Mohamed, A. (2019). *The implementation of building information modeling (BIM) towards sustainable construction industry in Egypt "The pre-construction phase*" [master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain. Retrieved from https://fount.aucegypt.edu/etds/508. Accessed in

(12/10/2023) at 10:00 AM.

[9] غضبان ل. (٢٠٢١). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. *Khazzartech الاقتصاد الصناعي, ١١(٢), ٣٣٩-٣٦٢.*

[10] Zhang, P. and London, K. (2013). Towards an internationalized sustainable industrial competitiveness model, Competitiveness Review, Vol. 23 No. 2, pp. 95-113. https://doi.org/10.1108/10595421311305325.

[11] Steele, W., Rickards, L. (2022). Sustainable Development Goals and Urban Policy Innovation. In: Brears, R.C. (eds) The Palgrave Encyclopedia of Urban and Regional Futures. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-87745-3_16.

[12] متولى أحمد, ا., محمد حمدي, ه., هانئة, & أحمد نبيل. (٢٠١٩). دور المؤشرات الحضرية في تحقيق المدن والمجتمعات المحلية المستدامة.

[13] Cutter, A., Osborn, D., Romano, J., & Ullah, F. (2015, June). Sustainable development goals and integration: Achieving a better balance between the economic, social, and environmental dimensions. In *Stakeholder Forum.*

[14] Parra-Domínguez, J., Gil-Egido, A., & Rodríguez-González, S. (2022). SDGs as one of the drivers of Smart City Development: The indicator selection process. *Smart Cities*, *5*(3), 1025-1038.

[15] Sasse, H. (2021). أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: التداخل والتأثير Sustainable Development Goals and their dimensions: overlap and impact. *International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance*, *2*(2), 62–91. Retrieved from https://journals.iium.edu.my/iiibf-journal/index.php/ijaiwf/article/view/547. Accessed in (12/10/2023) at 11:00 AM.

[16] United Nations. (2014). Data Revolution Report - A World That Counts. In *Data Revolution Report - UN Data Revolution*. Retrieved from https://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/11/A-World-That-Counts.pdf. Accessed in (15/10/2023) at 9:00 AM.

[17] OECD (2017). Development Co-operation Report 2017: Data for Development, OECD Publishing, Paris, pp. 21, https://doi.org/10.1787/dcr-2017-en.

[18] United Nations. (2021). *Between Now and 2030: A Statistical Overview of Progress Towards the Sustainable Development Goals in the Arab Region.* United Nations publication issued by ESCWA, Retrieved from https://www.unescwa.org/publications/between-now-and-2030-statistical-overview-progress-towards-sustainable-development. Accessed in (1/11/2023) at 8:00 PM.

[19] Hulme, D., Savoia, A., & Sen, K. (2015). Governance as a global development goal? Setting, measuring and monitoring the post-2015 development agenda. Global Policy, 6(2), 85-96.

[20] Khashaba, M. M., Al-Rayes, A. H., El-Bakly, A. A.-A., Zayyan, E., Rabee, H. M., & Hasaneen, M. (2018). *Data Ecosystem Report to Enhance Sustainable Development in Egypt* (Issue December). Retrieved from https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Data Ecosystem Final Web English.pdf. Accessed in (5/11/2023) at 9:00 PM.

[21] Bhattacharya, D., Khan, T. I., Rezbana, U. S., & Mostaque, L. Y. (2016). *Moving forward with the SDGs: Implementation Challenges in developing countries* (No. 7). Centre for Policy Dialogue (CPD).

[22] Department of Economic and Social Affairs United Nations. (2007). *Indicators of sustainable development: Guidelines and methodologies*. UN.

[23] Merkel, A. (2021). Sustainable Development Strategy for Germany. In *German Federal Government*. Retrieved from http://www.acdicida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/Sustainable_development/file/SDS-E.pdf.

Accessed in (10/11/2023) at 9:00 PM.

[24] Roth, Bilsky, Calvete Moreno, & Fernández Tortosa (Eds.). (2022). Country Profiles on SDG localization Local and regional governments stepping forward for achieving the 2030 Agenda Country localization Local Agenda. Retrieved from *https://www.uclg.org/sites/default/files/country_profiles_on_sdg_localization_2022.pdf*. United Cities and Local Governments. Accessed in (11/11/2023) at 10:00 AM.

[25] *الاستراتيجية الألمانية للتنمية المستدامة*. (٢٠١٦). Retrieved from https://www.bundesregierung.de/resource/blob/975226/455720/ce282506855aae1e25b53676556b8e88/2017-11-15-kurzpapier-n-arabisch-data.pdf?download=1. Accessed in (12/11/2023) at 9:00 AM.

[26] OECD (2018). *Policy Coherence for Sustainable Development 2018: Towards Sustainable and Resilient Societies*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264301061-en.

[27] OECD (2016), *Better Policies for Sustainable Development 2016: A New Framework for Policy Coherence*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264256996-en.

[28] Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G., Drumm, E. (2023). Implementing the SDG Stimulus. Sustainable Development Report 2023. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press, 2023. 10.25546/102924.

[29] Japan, M. (2016). The SDGs Implementation Guiding Principles. In *The 2nd meeting of the SDGs Promotion Headquarters, Public Relations Office, the Government of Japan*.

[30] Morita, K., Okitasari, M., & Masuda, H. (2020). Analysis of national and local governance systems to achieve the sustainable development goals: case studies of Japan and Indonesia. In *Sustainability Science* (Vol. 15, Issue 1, pp. 179–202). https://doi.org/10.1007/s11625-019-00739-z.

[31] *Voluntary National Review 2021 Japan.pdf*. (n.d.). Retrieved from https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/2021/28957210714_VNR_2021_Japan.pdf. Accessed in (15/11/2023) at 7:00 PM.

[32] Na, D. E. C., & Hipertensiva, C. (n.d.). *SDGs Implementation Guiding Principles Revised Edition*. Retrieved from https://www.kantei.go.jp/jp/singi/sdgs/pdf/jisshi_shishin_r011220e.pdf. Accessed in (15/11/2023) at 8:00 PM.

[33] *THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT STRATEGY (SDS): EGYPT VISION 2030*. (n.d.). Retrieved from http://sdsegypt2030.com/. Accessed in (15/12/2023) at 9:00 AM.

[34] *الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة*. (٢٠٢٢) Retrieved from https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf. Accessed in (4/1/2024) at 7:00 PM.

[35] Swanson, D. A., & Pintér, L. (2006). Governance Structures for National Sustainable Development Strategies: Study of Good Practice Example.

[36] UNFPA. (2021). Localization of Sustainable Development Goals in Egypt. Retrieved from http://egypt.unfpa.org/en/publications/localization-sustainable-development-goals-sdgs. Accessed in (5/1/2024) at 7:00 PM.

[37] Latif, A. A., Magdy, D., El, K., Marlene, S., Mohamed, W., Supervised, M., & Ali, H. (2018). Egypt SDS 2030: Between expectations and challenges to implement. *In The Public Policy HUB*.

[38] Abdalla Abdel-Ghany, A. (2007). Toward a Methodology of Defining Stakeholders and their Roles in Urban Upgrading Projects. *JES. Journal of Engineering Sciences*, *35*(2), 569-596.

[39] Okitasari, M., Sunam, R., Mishra, R., Masuda, H., Morita, K., Takemoto, K., & Kanie, N. (2019). Governance and national implementation of the 2030 agenda: lessons from voluntary national reviews.